



لجل 7 سنوات ضمن برنامجها لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل

## «كيبكو» تصدر سندات بـ 500 مليون دولار.. والتغطية 7 مرات



بيناك مايتيرا



فيصل العيار

■ **العيار: الإقبال الكثيف على الإصدار يعكس ثقة المستثمرين العالميين بشركة «كيبكو»**

■ **مايتيرا: إحدى مميزات إستراتيجية شركة المشاريع هي قدرتها على إدارة ديونها**

للمجموعة بيناك مايتيرا: «إن هذا الإصدار الناجح يؤكد تقدير المستثمرين لمستويات الشفافية العالية التي تتمتع بها شركة المشاريع وشأنها المنتظم في أسواق الدين العالمية. لقد كان نجاح هذا الإصدار واضحا من خلال تشديد التوجه المبدئي للسعر بمقدار 35 نقطة أساس إلى سعر الإصدار النهائي، ما يعكس احترام وتقدير المستثمرين لسجل الشركة خلال فترة مزمنة بإصدار السندات في المنطقة. إن إحدى مميزات إستراتيجية شركة المشاريع هي قدرتها على إدارة ديونها كما هو واضح من تخفيض تكلفة التمويل السنوية للشركة بقيمة 26 مليون دولار بمجرد تسديد الشركة للسندات المستحقة عليها في شهر يوليو 2020.»

### مؤسسات عالمية

وجذب الإصدار 270 مستثمرا، بما في ذلك مؤسسات عالمية رائدة في مجال الدخل الثابت، وشركات تأمين وصناديق تقاعد. وحظي الإصدار بتوزيع جغرافي متوازن وبنسبة 24٪ للمستثمرين الأوروبيين، و23٪ للمستثمرين البريطانيين، وبنسبة 23٪ للمستثمرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و23٪ للمستثمرين الآسيويين و8٪ لمستثمري الحسابات الخارجية الأمريكية ومستثمرين آخرين، والسندات مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية.

وقد قام كل من بنك ABC البحرين، وبنك أبوظبي الأول، وإتش أس بي سي، وجي بي مورغان وشركة كامكو للاستثمار بدور المسيرين الرئيسيين المشتركين لهذا الإصدار، ويعد هذا الإصدار هو التام لشركة المشاريع تحت مظلة برنامجها لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو الذي أطلقته في عام 2006. وقد جمعت الشركة منذ ذلك التاريخ أكثر من 3,6 مليارات دولار ويورو.



فهد الديجاني

## عاهد الخريف نائبا للرئيس التنفيذي لـ «الإدارية والتجارية» في «البتروال الوطنية»

أحمد مغربي

تاكيدا لما أفردت بنشره «الانباء»، أصدر الرئيس التنفيذي بالوكالة في شركة البترول الوطنية الكويتية فهد الديجاني تعميما أسس بترقية عاهد الخريف إلى منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية والتجارية في الشركة اعتبارا من أمس الأربعاء. وجاء في القرار أن ترقية الخريف إلى المنصب الجديد تأتي بعد الاطلاع على الهيكل التنظيمي وعلى قدرات مجلس الإدارة الذي انعقد أمس.

خلال ورشة حماية المنافسة التي تعقد للمرة الأولى للتعريف بدور الجهاز وقانون المنافسة الجديد

## الروضان: عرض قانون المنافسة الجديد على مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل

طارق عرابي

أكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن قانون المنافسة الجديد الذي سيرعرض على مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل لإقراره سيسهم في زيادة صلاحيات الجهاز الحالية والحد من القيود التي تواجه تفعيل دوره الرقابي، إلى جانب نشر الوعي والثقافة بالمنافسة في المجتمع.

وأضاف الروضان في كلمته التي ألقاها أمس خلال افتتاح «ندوة حماية المنافسة وحماية المستهلك» التي نظمتها جهاز حماية المنافسة للمرة الأولى تحت رعايته، وبحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة والمدير التنفيذي للجهاز د.عبدالله العويصي، وأضاف أن الوزارة قامت بتقديم تعديل تشريعي على قانون حماية المنافسة، خاصة بعد أن تبين بعد مزاولة العمل خلال السنوات السابقة وجود بعض المشاكل المتعلقة بتطبيق القانون.

وبين أن المشروع بقانون الذي تم تقديمه مؤخرا يعتبر الإحدث، خاصة أنه جاء بعد استشارة كبرى الجهات الدولية التي لها السبق في هذا المجال، مبينا أن القانون موجود حاليا لدى اللجنة المالية والاقتصادية بعد أن تم تقديمه كمشروع بقانون إلى الحكومة، مؤكدا أن إقرار القانون يشكله الجديد سيعطي سلطة أكبر لتطوير العملية الاقتصادية بالكويت.

وفي الاطار نفسه، أكد الروضان على الارتباط الوثيق بين جهاز حماية المنافسة وقطاع الرقابة وحماية المستهلك، مشيرا إلى أن كليهما يعمل دور الأخر في سبيل حماية ورفاهية المستهلك، وأن جهاز حماية المنافسة من الأجهزة الرقابية الضرورية لحماية الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الجهاز يسهم في توفير الخيارات والبدائل وضمان الجودة والأسعار المناسبة من خلال الرقابة على الأسواق، كما يعمل على نشر ثقافة المنافسة الحرة والتصدي للاحتكار والتعاون التام مع أجهزة الدولة المختصة للعمل على تقرير الأسواق وضمان تدفق السلع والخدمات.

وأشار الروضان إلى أن لجهاز المنافسة دورا كبيرا في تعزيز الشفافية والكفاءة وتعزيز تكافؤ الفرص أمام المتنافسين وتسهيل عملية الدخول للأسواق، ذلك أنه يقوم بالتحقيق في قضايا الاحتكار والرقابة على عمليات الاندماج والاستحواذ ونشر الوعي التنافسي لرفع مكانة الكويت الدولية ورفع مؤشرات تنافسية الاقتصاد الوطني.

وتابع يقول أن الجهاز يعتبر ذا طبيعة قضائية من ناحية التحقيق في قضايا المنافسة وفرض الغرامات على المخالف لقوانين حماية المنافسة، ذلك أن له صلاحية إعفاء بعض الممارسات التي



خالد الروضان متحدثا

(متين غوزال)

تحد من المنافسة بشرط أن تحقق فوائد أكبر للمستهلك تفوق آثار الحد من المنافسة، كما يقوم الجهاز بإجراء الدراسات والبحوث لتقييم المنافسة في شتى القطاعات من أجل تحسين بيئة الأعمال ورفع تنافسية الاقتصاد للوصول إلى مركز مالي عالمي يحقق رؤية 2035، مؤكدا أن ذلك كله يصب في تعزيز الدور الريادي للاقتصاد الوطني للكويت.

### تبادل المعلومات

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة د.راشد العمي أن جهاز حماية المنافسة أصبح يتمتع بدور ووضوح أكبر في الكويت، حيث استقبل الجهاز الكثير من الشكاوى وقام بالعديد من المبادرات والدراسات عن عدد من قطاعات السوق، كما أن الكثير من الشركات والجهات الاقتصادية بدأت تتلزم بتعليمات الجهاز، الامر الذي يجعل عمل الجهاز خلال العامين المقبلين فني أكثر منه إداري.

وأضاف أن الجهاز وضع آلية لتبادل المعلومات والبيانات والتواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة ومنها قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك في وزارة التجارة، حيث يتم التنسيق معه في حال رصد أي مخالفات قد تظهر وتؤثر على المستهلك لمنع أي زيادة مصطنعة في الأسعار، مبينا أن دور جهاز حماية المنافسة يكمن في حماية الأسواق المحلية من الممارسات الاحتكارية الضارة، كما أنه يقوم باتخاذ ما يلزم لحماية المنتجات الوطنية وحماية المنافسة الحرة في السوق بالتعاون مع كافة الجهات المعنية.

وتابع العمي يقول،

## القانون الجديد سيؤيد من صلاحيات الجهاز ويحد من القيود التي تواجه تفعيل دوره الرقابي

منها سواء من حيث النوعية أو من حيث السعر المدفوع للسلعة أو الرسم المقابل للخدمة.

وأضاف أنه ولتحقيق هذه الغايات التي تصب في صالح المستهلك يقوم كل من قطاع الرقابة التجارية وجهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار وفقا للقوانين المنظمة لأعمالها واختصاصاتها بمباشرة الرقابة اللازمة لكفالة انتظام السوق واستقراره على نحو يضمن سلامته من كافة صور المنافسة غير المشروعة ومنع الاحتكار من الغش وما تقضي إليه هذه الصور من اضطراب الأسعار أو التلاعب بصطناع رفعها أو الغش في جودة السلعة أو تقليدها، والتي يقوم الجهاز بضبطها من خلال مراقبة السوق اقتصاديا وماليا بالدراسة والتحليل من الناحية الأخرى.

وتابع يقول: «يقوم قطاع الرقابة التجارية برصد ظواهر السوق ومخالفة المتجاوزين، فاي أخلل بقواعد المنافسة يؤدي حتما إلى الاختلال بالتوازن المنشود لقوى العرض والطلب في السوق، فالمعيار الرئيسي للتعامل في سوق السلعة هو العمل على خفض سعرها وتحسين جودتها».

وأضاف: من هنا يأتي التناغم بين أداء الجهاز وقطاع الرقابة فقانون حماية المنافسة يحظر الاتفاقيات والعقود الضارة بالمنافسة، بينما تحظر قوانين الرقابة التجارية الارتفاع المصطنع للأسعار ومنع احتكارها أو حجبا من الأسواق بغاية التلاعب في أسعارها كما تمنع من إزالة النشاط إلا لمن كان صالحا لمزاولة تجاريا أو مهنيا أو حرفيا. وأكد الرشيد على أن قطاع الرقابة التجارية



المحتدون في الندوة

## تمديد عمل لجنة التحقيق في تعيين أبناء القياديين النفطيين لمدة شهر

أحمد مغربي

كشف وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل أن التحقيق في قيام قياديين وإشرافيين بتعيين اقاربهم لدى شركات المستشارين والمقاولين لدى «نفت الكويت» لا يزال جاريا، حيث تم تمديد عمل لجنة التحقيق لمدة شهر اعتبارا من 30 سبتمبر الماضي بدلا من شهرين من تاريخ تشكيلها. وأوضح الفاضل في رده على سؤال

برلماني حصلت «الانباء» على نسخة منه، أن ديوان المحاسبة منذ أن سطر أسفرت عنها عمليات التدقيق والفحص والمراجعة للسجلات والحسابات والبيانات المالية لشركة نفط الكويت عن السنة المالية 2018/2019 متضمنا ملاحظاته الأولية بشأن تعيين العمالة الوطنية في العقود الاستشارية للمشاريع الكبرى، والتي دعمها ببيان حول عدد من شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية الحاليين

السابقين ممن عين اقارب لهم على هذه العقود الاستشارية لدى الشركة موضعا به وظيفة كل منهم وصلة القرابة بينه وبين العامل المعني، حتى سارعت مؤسسة البترول الكويتية إلى توجيه شركة نفط الكويت إلى تشكيل لجنة محايدة من خارج الشركة مع ممثل عنها وذلك للتحقيق في هذه الملاحظات على الوجه الذي ابانته في الكتاب المؤرخ 30 يونيو 2019. وأضاف: من نافذة القول إن جميع المنوه عنهم في البيان سالف الذكر انما يخضعون للتحقيق أمام هذه اللجنة

إذ عمدت على الفور إلى تشكيل هذه اللجنة في اليوم ذاته بمستوى إداري رفيع من ثلاثة أعضاء من خارج الشركة وعضو واحد منها وفقا ما صدر به قرار الرئيس التنفيذي المؤرخ في 30 يونيو 2019، ومن ثم أخطرت المؤسسة بذلك في الوقت عينه حسبما كشفت عنه في الكتاب المؤرخ 30 يونيو 2019. وأضاف: من نافذة القول إن جميع المنوه عنهم في البيان سالف الذكر انما يخضعون للتحقيق أمام هذه اللجنة

ضمن التحقيق المشار إليه حسبما قضى به ذلك القرار وفقا للأصول المرعية، وحسبنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن التحقيق سالف الذكر لا يزال مستمرا حتى تاريخ الإجابة على هذا السؤال، ومن ثم فإن شركة نفط الكويت إنما تترقب ما يسفر عنه هذا التحقيق من نتائج توطئة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها وفقا للقانون.»

ونذكر الفاضل أن لدى شركة نفط الكويت قواعد لسلوكيات العمل وإخلاقيات الوظيفة يخضع لها جميع العاملين على اختلاف مستوياتهم الادارية ومسئولياتهم الوظيفية ابتغاء ضبط سلوك العاملين وإحكام الرقابة عليه تعزيزا للنزاهة والشفافية ومنعا لاساءة استغلال الوظيفة لمصالح خاصة، وغنى عن البيان أن كل ما من شأنه بوجوب الافصاح عن كل ما من شأنه الوقوع في أية حالة من حالات تعارض المصالح وفقا للأصول العامة.